

الدورة الثالثة عشرة بعد المائة

مت ١٣ق ٧

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

EB113R.7

البند ٣-٧ من جدول الأعمال

مسودة الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة

المجلس التنفيذي،

وقد نظر في تقرير الأمانة ومسودة الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة؛^١

وإذ تشير إلى أن باب إيداء الدول الأعضاء لتعليقاتها على مسودة الاستراتيجية^٢، وهي التعليقات التي ستتاح للدول الأعضاء كافة، سيظل مفتوحاً حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وإلى أنه سيجري تقديم مسودة منقحة للاستراتيجية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، تراعى فيها تلك التعليقات، إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين،

يوصي جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسون،

إذ تشير إلى القرارات ج ص ٥١٤-١٨ وج ص ٥٣٤-١٧ وج ص ٥٥٤-٢٣ بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛

وإذ تشير إلى التقرير الخاص بالصحة في العالم، ٢٠٠٢، الذي يبين أن حالات الوفاة والمرضاة والعجز التي يمكن أن تعزى إلى الأمراض غير السارية الرئيسية تتسبب حالياً بنحو ٦٠٪ من مجموع الوفيات و ٤٧٪ من عبء المرض العالمي، وأنه من المتوقع ارتفاع هذين المعدلين إلى ٧٣٪ و ٦٠٪ على التوالي بحلول عام ٢٠٢٠؛

١ الوثيقتان مت ١١٣/٤٤ ومت ١١٣/٤٤ إضافة ١.

٢ الوثيقة مت ١١٣/٤٤ إضافة ١.

وإذ تلاحظ أن ٦٦٪ من الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية تحدث في البلدان النامية حيث يكون المتأثرون بهذه الأمراض أصغر سناً في المتوسط من المتأثرين بها في البلدان المتقدمة؛

وإذ تثير جزعها هذه الأرقام المتصاعدة التي تعد نتيجة للاتجاهات الآخذة في التبلور فيما يتعلق بالسكان وأنماط الحياة، بما فيها تلك المتصلة بالنظام الغذائي غير الصحي وقلة النشاط البدني؛

وإدراكاً منها للكم الهائل من المعارف، والإمكانات المتوفرة في مجال الصحة العمومية حالياً، ولضرورة خفض معدل التعرض للمخاطر الرئيسية الناجمة عن النظام الغذائي غير الصحي وقلة النشاط البدني، ولطبيعة الأمراض المترتبة عليهما والتي يمكن اتقاؤها إلى حد بعيد؛

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن عوامل الاختطار السلوكية والبيئية الرئيسية هذه قابلة للتعديل عن طريق تنفيذ الإجراءات الأساسية في مجال الصحة العمومية تنفيذاً منسقاً، مثلما تم إثباته في عدة دول أعضاء؛

وإذ تسلّم بالترابط بين الأمم والمجتمعات والأفراد وبأن للحكومات دوراً رئيسياً تضطلع به، بالتعاون مع سائر أصحاب المصالح المعنيين، من أجل تهيئة بيئة تمكن الأفراد والأسر والمجتمعات من اتخاذ قرارات إيجابية تحسن نوعية الحياة فيما يتعلق بالنظام الغذائي الصحي والنشاط البدني، وتشجعهم على اتخاذ هذه القرارات؛

وإذ تسلّم بأهمية الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، في إطار الوقاية المتكاملة من الأمراض غير السارية ومكافحتها، بما في ذلك توفير الدعم لأنماط الحياة الصحية، والمساعدة على إيجاد بيئات أنسب صحياً، وتوفير خدمات الإعلام والخدمات الصحية، والمشاركة الفعالة لأصحاب المهن الصحية والمهن ذات الصلة ولجميع أصحاب المصالح المعنيين والقطاعات المعنية ممن يلتزم بالحد من مخاطر الأمراض غير السارية في تحسين أنماط حياة الأفراد والمجتمعات وصحتها؛

واقتراعاً منها بأن الوقت قد حان لتجديد الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، التزامها بتشجيع أنماط النظام الغذائي والنشاط البدني الصحية؛

وإذ تشير إلى أن القرار ج ص ٥٦-٢٣ حث الدول الأعضاء على استخدام مواصفات لجنة دستور الأغذية الدولي استخداماً كاملاً لحماية الصحة البشرية على طول السلسلة الغذائية، بما في ذلك المساعدة على إجراء اختيارات صحية فيما يتعلق بالتغذية والنظام الغذائي،

١- [تقرر الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة؛]

٢- تحث الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) اتخاذ وتنفيذ وتقييم الإجراءات الموصى بها في الاستراتيجية، بما يتناسب مع الظروف الوطنية كجزء من سياساتها وبرامجها الإجمالية، من أجل تعزيز صحة الفرد والمجتمع من خلال النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني، والحد من مخاطر ومعدلات الإصابة بالأمراض غير السارية؛

(٢) تشجيع أنماط الحياة الصحية التي تشمل النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني وتعزز توازن الطاقة؛

(٣) توطيد دعائم الهياكل القائمة حالياً أو إنشاء هياكل جديدة لتنفيذ الاستراتيجية عن طريق قطاع الصحة والقطاعات الأخرى المعنية، ولرصد وتقييم فعاليتها، ولتوجيه استثمار الموارد وإدارتها من أجل الحد من انتشار الأمراض غير السارية والمخاطر المتصلة بالنظام الغذائي غير الصحي وقلة النشاط البدني؛

(٤) القيام، لهذا الغرض، بتعريف ما يلي وفقاً للظروف الوطنية السائدة:

(أ) الأهداف والغايات الوطنية،

(ب) جدول زمني واقعي لبلوغها،

(ج) تنفيذ عملية قابلة للقياس ووضع مؤشرات للنتائج تسمح بالرصد والتقييم الدقيقين للإجراءات المتخذة وتلبية الاحتياجات المحددة على وجه السرعة؛

(٥) تشجيع تعبئة جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية المعنية، بما في ذلك الفئات العلمية والمهنية وغير الحكومية والطوعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والرابطات الصناعية، وإشراكها بصورة فعالة في تنفيذ الاستراتيجية وبلوغ مراميها وغاياتها؛

(٦) تشجيع وتعزيز تهيئة بيئة مواتية لممارسة الفرد مسؤوليته عن الصحة من خلال اتباع أنماط حياة تشمل النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني؛

٣- تتأشد المنظمات والهيئات الدولية الأخرى أن تعطي أولوية عليا، في حدود اختصاصاتها وبرامجها، لتعزيز اتباع نظم غذائية أصح وممارسة النشاط البدني لتحسين الحاصلات الصحية، وتدعو أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص، بمن فيهم الدوائر المانحة، إلى الانضمام إلى الحكومات ودعمها في ذلك؛

٤- تطلب إلى لجنة دستور الأغذية الدولي مواصلة النظر بجديّة تامة، ضمن إطار ولايتها التنفيذية، في الإجراءات القائمة على القرائن والتي قد تتخذها لتحسين المواصفات الصحية للأغذية بما يتفق مع مرامي وغايات الاستراتيجية؛

٥- تطلب إلى المدير العام ما يلي:

(١) تقديم المشورة التقنية والدعم التقني، على المستويين العالمي والإقليمي، للدول الأعضاء، عند الطلب، في تنفيذ الاستراتيجية، وفي رصد وتقييم تنفيذها؛

(٢) القيام، على نحو مستمر، برصد التطورات العلمية الدولية المتعلقة بالنظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، بغية تمكين الدول الأعضاء من تكييف برامجها مع أحدث المعارف؛

(٣) مواصلة إعداد وتعميم المعلومات والمبادئ التوجيهية والدراسات والتقييمات ومستلزمات الدعوة والمواد التدريبية التقنية لضمان أن تتحسن معرفة الدول الأعضاء بتكلفة/ فوائد النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني ودورهما في مواجهة العبء العالمي المتزايد للأمراض غير السارية؛

(٤) دعم التعاون الدولي مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات الثنائية من أجل تعزيز النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني؛

(٥) التعاون مع المجتمع المدني ومع أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص، ممن يلتزم بالحد من مخاطر الأمراض غير السارية، في مجال تنفيذ الاستراتيجية وتعزيز النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني، مع ضمان تجنب حدوث تضارب المصالح المحتمل.

الجلسة الثامنة، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
مت ١٣/ المحاضر الموجزة/٨

= = =